

Distr.: General
1 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥

٢٦-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نيويورك

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على استعراض سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السياق والمعلومات الأساسية والنتائج

١ - يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التقييم وظيفة حيوية تُمكن من تحقيق النتائج والفعالية والكفاءة والتعلم داخل المنظمة، وتعزز أثرها الإنمائي ودورها الطلائعي كجهة فاعلة في مجال التنمية. ويرحب البرنامج الإنمائي بكل فرصة تتاح له للعمل مع المجلس التنفيذي والدول الأعضاء ومكتب التقييم المستقل والشركاء الآخرين من أجل تعزيز أداء التقييم والبرمجة القائمة على الأدلة.

٢ - ويقدم الاستعراض الثاني لسياسة التقييم في البرنامج الإنمائي (الوارد موجزه في الوثيقة DP/2015/5) توجيهات بشأن كيفية تحسين تلك السياسة لاستيفاء المعايير المطلوبة من حيث استقلالية نتائج التقييم ومصادقيتها وأهميتها. والبرنامج الإنمائي ملتزم بالامتثال لهذه المعايير في أداء وظيفته التقييمية اللامركزية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعمل البرنامج الإنمائي مع المجلس التنفيذي ومكتب التقييم المستقل على تنقيح هذه السياسة وفقاً لذلك، وسيتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ السياسة المنقحة بشكل كامل وفعال. وإننا نسعى، على وجه الخصوص، إلى ترسيخ ضمان الجودة في التقييمات اللامركزية، مع التأكد من احترام معايير الجودة المعتمدة لدى مكتب التقييم المستقل.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121214 121214 14-66024 (A)



- ٣ - وتسلط نتائج الاستعراض الضوء على ثلاث مسائل رئيسية، هي: (أ) الاستقلال التشغيلي لمكتب التقييم المستقل؛ (ب) أهمية التقييمات المستقلة ومصادقيتها وفائدتها؛ (ج) موثوقية التقييمات اللامركزية ومصادقيتها، بما في ذلك القدرة التنظيمية على إجرائها.
- ٤ - وفيما يتعلق باستقلالية مكتب التقييم المستقل، يوصي الاستعراض بإجراء تعديل على سياسة التقييم لتحديد مدة تعيين المدير. وليس للبرنامج الإنمائي أي اعتراض على هذا التنقيح، وهو بالفعل يعين المدير بعقد مدته أربع سنوات قابل للتجديد مرة واحدة.
- ٥ - وفيما يتعلق بتخصيص الموارد المالية، يخلص الاستعراض إلى وجود تفاوت بين مقدار الموارد الأساسية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ميزانية البرنامج الإنمائي العامة المتكاملة والمقدار الذي استلمه مكتب التقييم المستقل بالفعل. ويوضح تقرير الاستعراض ذاته أن الميزانية المتكاملة تشمل مستويات التمويل المقدرة لأنشطة الرقابة والضمان لتغطية تكاليف كل من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب التقييم المستقل، وأن على البرنامج الإنمائي أن يخفض ميزانيته المؤسسية عندما لا ترقى التبرعات إلى المستويات المقدرة. ويسرُّ البرنامج الإنمائي الاعتراف في التقرير بأن البرنامج دأب، قدر المستطاع، على حماية مكتب التقييم المستقل من الآثار السلبية للتعديلات التي تخفض الميزانية، والتي لا يمكن تجنبها، وبأنه لا يوصى باتخاذ أي إجراء آخر في هذا الصدد.
- ٦ - ويشير تقرير الاستعراض إلى أن ”الصلات بين استقلال منهجية التقييم والتمويل لم تكن دائما موضع تقدير أو مراعاة من جانب المديرين لدى القيام بوظيفة التمويل“، الذين رأى بعض مديري مكتب التقييم المستقل ممن تم استجوابهم أنهم قدموا اقتراحات للسيطرة على التكاليف من شأنها تقليص خيارات المنهجية المتاحة للمقيمين المستقلين. ويود البرنامج الإنمائي أن يشير إلى أن سياسة التقييم واضحة في جعل إدارة الموارد المالية لمكتب التقييم المستقل تخضع للسلطة التقديرية لمديره، وأن مدير البرنامج الإنمائي أصدر تعليمات صارمة للموظفين الماليين بعدم مناقشة منهجية أي تقييم يجريه مكتب التقييم المستقل. ويجب أن تكون جميع الإدارات في البرنامج الإنمائي على بينة من جو التقشف السائد في ممارساتها الإدارية.
- ٧ - وفي الختام، يسلط التقرير الضوء على عدم وجود أحكام محددة في السياسة بشأن توقيت إصدار تقارير التقييم المستقل في حالات الخلاف بشأن نتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها. ويقر البرنامج الإنمائي بأن السياسة يمكن أن تكون أكثر دقة في هذا الصدد، وسيعمل مع مكتب التقييم المستقل على تحقيق تلك النتيجة.

٨ - وفيما يتعلق بالتقييمات المستقلة، يعرض تقرير الاستعراض خمس نتائج رئيسية، تتعلق أربع منها بإدارة البرنامج الإنمائي. وتمثل النتيجة الأولى، والمتعلقة بالاستقلال والجودة والمصادقية، في أن "غالبية التقييمات [المستقلة] تدرج في فئة 'مُرضٍ'، وبالتالي تشكل أساس متيناً للمساءلة. والبرنامج الإنمائي على علم ببعض نقاط الضعف في إعادة بناء النماذج والنظريات المنطقية التي يقوم عليها التغيير، ويدرك أوجه قصور بعض المنهجيات المعتمدة في التقييم، وهو يعمل على تحديد الدروس التي ينبغي استخلاصها. ويسرّ البرنامج الإنمائي أن التقرير النهائي للاستعراض استبعد استنتاجاً كان مدرجاً في مشروع التقرير النهائي مفاده أن التقييمات المستقلة أبانت عن "استخدام غير متناسق للمسائل الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبالحساسية البيئية، والتي يعترف بها كخصائص أساسية للتقييمات الجيدة في سياق منظومة الأمم المتحدة". ويسعى البرنامج الإنمائي مع ذلك إلى تعزيز قاعدة الأدلة لإجراء تقييمات مستقلة للمساواة بين الجنسين والحساسية البيئية من أجل تحسين الإحاطة بهذين الجانبين الشاملين من تدخلات البرنامج الإنمائي. وينبغي لمكتب التقييم المستقل أن يدمج المعايير الجنسانية التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم إدماجاً تاماً بحلول عام ٢٠١٧، لأن ذلك من شروط خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. "فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" يتبوأن بالفعل مكانة بارزة بوصفهما من السياسات والمبادئ العامة الثلاثة التي تقوم عليها المعايير الاجتماعية والبيئية التي أصدرها البرنامج الإنمائي في الآونة الأخيرة.

٩ - وتعلق النتيجة الثانية "بالعقبات التي تعترض إجراء عدة تقييمات مستقلة واستكمالها ووضع صيغتها النهائية بسلاسة (على الرغم من أنها أقلية)"، وهي عقبات يُعترف بأن طائفة واسعة منها خارجة عن سيطرة مديري البرنامج الإنمائي. ويبرز الاستعراض بعض التحديات الناجمة عن عدم الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات مكتب التقييم المستقل بالإدلاء له بتعليقات وتعقيبات بشأن مشاريع التقارير، أو إعداد ردود الإدارة، أو تنظيم اجتماعات مع الجهات المعنية لعرض النتائج، وهي تحديات ظهرت في اثنتين (أو ١٠ في المائة) من أصل ٢٠ تقييماً لنتائج التنمية التي فحصها القائمون على الاستعراض. والبرنامج الإنمائي ملتزم بتعزيز الإشراف على جميع تقارير التقييم المستقل ودعمها خلال إعدادها واستكمالها ووضع صيغتها النهائية، وتقديم المساعدة، والاستجابة للتوصيات ومتابعتها في الوقت المناسب، واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة أي تحديات. وستعزز سياسة التقييم المنقحة رصد تقييمات نتائج التنمية، وستضع حدوداً زمنية لوضع اللمسات الأخيرة على التقارير وردود الإدارة من أجل تفادي التأخير في هذه العملية.

١٠ - وتعلق النتيجة الثالثة بفائدة التقييمات المستقلة. ويختلف البرنامج الإنمائي في الرأي مع الملاحظة القائلة أن "المسؤولية عن تتبع ردود الإدارة ومتابعتها ليست رسمياً جزءاً من ولاية أي مكتب مركزي"، ويود أن يشير إلى أن هذه المسؤولية كانت قبل الاستعراض الهيكلي تقع على عاتق فريق دعم العمليات. وعقب الاستعراض الهيكلي، أنيطت المسؤولية المذكورة بفريق الأثر الإنمائي التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج. وستحرص إدارة البرنامج الإنمائي على تحديد الولايات بوضوح في سياسات وإجراءات البرامج والعمليات، وعلى تبليغها حسب الأصول إلى الوحدات المعنية.

١١ - أما النتيجة الرابعة والأخيرة المتعلقة بإدارة البرنامج الإنمائي، فهي تخص التدابير الرامية إلى تعزيز الملكية والقدرات الوطنية. ويعرب البرنامج الإنمائي عن ارتياحه للاعتراف الوارد في التقرير بأن "عدداً من الوحدات البرنامجية التابعة له تحتل الصدارة في تقديم الدعم (إلى الحكومات الوطنية على وجه الخصوص) وفي (رصد و) تنمية قدرات التقييم"، وهو يقف على أهبة الاستعداد لدعم مكتب التقييم المستقل في دوره المتمثل في تعزيز قدرات التقييم الوطنية، وضمان أن الدروس المستفادة من التقييمات يمكن تطبيقها في السياقات الوطنية. ويمثل ذلك أيضاً جزءاً من استجابة البرنامج الإنمائي للمجالات والولايات ذات الأولوية الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الفقرة ١٧٥ من المنطوق).

١٢ - وتتعلق عدة ملاحظات وردت في تقرير الاستعراض بالتقييمات اللامركزية. وتخص الملاحظة الأولى الموارد غير الكافية والمتناقصة المخصصة للتقييمات اللامركزية، سواء من حيث عدد خبراء الرصد والتقييم وقدراتهم أو من حيث ميزانيات التقييم. وفي نفس الوقت، يلاحظ البرنامج الإنمائي النتيجة التي مفادها أن "أبرز تغير في التقارير المقدمة خلال السنوات الثلاث هو انخفاض في نسبة التقارير 'غير المرضية إلى حد ما' وزيادة في نسبة التقارير 'المرضية'، حسب تقديرات مكتب التقييم المستقل ذاته. ومن أجل ضمان أن المنظمة كفيلة بتنفيذ خططها الاستراتيجية، يجري تنفيذ تغييرات تنظيمية كبيرة لتحسين الدعم المقدم إلى المكاتب الإقليمية والقطرية في تنفيذ البرامج من أجل تحقيق النتائج. ويشمل ذلك ضمان قدرات فعالة ومعززة من الموارد البشرية والمالية القائمة على النتائج. ويتوفر لدى ما نسبته ٤٢ في المائة من المكاتب القطرية خبير واحد على الأقل في مجال الرصد والتقييم، مقارنة بنسبة ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٢. وكجزء من جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز قدرات الإدارة القائمة على النتائج على المستويين القطري والإقليمي، وضع البرنامج نقاطاً مرجعية عالمية يجب الامتثال لها خلال فترة الخطة الاستراتيجية، وهي كالتالي:

(أ) اثنان من خبراء الرصد والتقييم متفرغان بدوام كامل في كل مكتب قطري للبرامج التي تفوق قيمتها ٥٠ مليون دولار.

(ب) خبير واحد في مجال الرصد والتقييم بدوام كامل في كل مكتب قطري للبرامج التي تفوق قيمتها ١٠ ملايين دولار، وتقل عن ٥٠ مليون دولار.

(ج) بالنسبة للبرامج التي تقل قيمتها عن ١٠ ملايين دولار، يجب أن تتوافر قدرات الرصد والتقييم، ولكن هذا لا يعني بالضرورة وجود موظف متفرغ بدوام كامل.

١٣ - وتتعلق الملاحظة الثانية البالغة الأهمية باستقلالية التقييمات اللامركزية وحيادها. فتقرير الاستعراض يخلص إلى أن "حوالي ٣٨ في المائة من الاستشاريين الذين أجابوا على دراسة استقصائية [...] ذكروا شكلاً من أشكال التدخل غير المقبول من جانب الإدارة". ويلاحظ البرنامج الإنمائي أن ١٢,٢ في المائة من الردود يتعلق "بعدم دفع أتعاب عن خدمات أو تأخير دفعها"، وهو أمر ليس نادراً ويمكن تبريره برداءة نوعية مشروع التقرير. أما النسبة المتبقية البالغة ٢٥,٦ في المائة، فهي مع ذلك تشكل مسألة خطيرة أحاط البرنامج الإنمائي علماً بها مع القلق، وهو يلتزم بمعالجتها. وستوضح سياسة التقييم الجديدة الأدوار والمسؤوليات على جميع المستويات لترسيخ ضمان جودة التقييمات اللامركزية مع كفاءة التقيد بمعايير الجودة المعتمدة لدى مكتب التقييم المستقل. وبالإضافة إلى ذلك، سيتخذ البرنامج الإنمائي الإجراءات اللازمة لتطبيق القواعد التنظيمية والإجرائية التي تحمي المقيمين من التدخلات التي لا مبرر لها، ولتعزيز ثقافة التقييم التي تغذي الشفافية وقبول النقد والالتزام بالتعلم من التقييم.

١٤ - وتتعلق الملاحظة الثالثة بجودة الاستشاريين المتعاقد معهم على إجراء التقييمات اللامركزية. وإذ يسلم البرنامج الإنمائي بأن الاستعانة باستشاريين لا يملكون المهارة الكافية تؤثر سلباً على جودة التقييمات، يدعو البرنامج مكتب التقييم المستقل إلى المساعدة في تعزيز قوائم مرشحيه لتأمين الخبرات ذات الجودة العالية والمدخلات المهنية على جميع المستويات في التقييمات التي يجريها.

١٥ - ويحيط البرنامج الإنمائي علماً بعدد من الملاحظات الهامة الأخرى، تتعلق أولاً بمستويات الرضا التي يعرب عنها الاستشاريون بشأن تعاملهم مع البرنامج. ويلاحظ البرنامج بارتياح أن التقرير يعترف بأن "[الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي تبذل] جهوداً كبيرة لجعل التحليل الكمي للمعلومات المستقاة من التقييمات وفائدتها" متاحين على نطاق المنظمة بأسرها. ويعتبر الاستعراض أن قاعدة معارف التقييم التي أنشأها البرنامج الإنمائي لأغراض التعلم - عن طريق استخراج النتائج والاستنتاجات والتوصيات من تقارير التقييم، من أجل

تكميل توجه مركز موارد التقييم صوب المساءلة والامتنال - تَبَيَّنَ أنها قاعدة معارف مفيدة للغاية في مجال إدارة الأداء، وإن كانت شديدة التعقيد.

١٦ - وأنشأ البرنامج الإنمائي فريقاً تقنيا يضم مستشارين مستقلين معترف بهم دولياً في مجال التقييم للعمل مع مكتب التقييم المستقل بهدف التأكد من أن مشروع سياسة التقييم يسترشد بنتائج وتوصيات الاستعراض بشكل تام. كما حرص البرنامج الإنمائي على إبلاغ أعضاء المجلس التنفيذي بالمقترحات في وقت صياغتها، وعلى إتاحة الفرصة لهم للإدلاء بتعليقاتهم في جميع مراحل العملية.

١٧ - ويختتم تقرير الاستعراض بتحديد خمس مسائل تنبغي معالجتها في سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي في المستقبل وهي: (أ) موثوقية التقييمات اللامركزية؛ (ب) المنازعات غير المعقولة بشأن بعض التقييمات المستقلة؛ (ج) غموض السياسة المتعلقة بمسائل جوهرية تم الاستقلال التشغيلي لمكتب التقييم المستقل؛ (د) عدم ضمان التقييمات المستقلة بأموال مرتبطة بها؛ (هـ) أهمية المفاهيم المحددة في السياسة.

١٨ - وتُعالج هذه المسائل الخمس بالتفصيل في الرد على التوصيات، الذي نُظِمَ في شكل جدول في المرفق أدناه.

التوصيات الرئيسية وردود الإدارة عليها

توصية التقييم ١ - ينبغي أن تُلزم سياسة التقييم الإدارة بوضع - وفرض تطبيق - نظم فعالة لضمان نوعية التقييمات اللامركزية، مع قيام مكتب التقييم المستقل بالتحقق من هذا الأمر وإنزال عقوبات بالوحدات التي لا تمتثل للمعايير. وينبغي دعم ذلك بمبادئ توجيهية إضافية ومحدثة وقيام المجلس التنفيذي بإجراء تقييم للقيمة التي تضيفها إلى المعلومات الإدارية المتاحة الأعداد الكبيرة من التقييمات المنخفضة التكاليف التي تتفاوت نوعيتها.

النهج البديلة التي اقترحها الاستعراض:

(أ) إزالة التقييمات اللامركزية من نظم المعلومات الإدارية - يوجد في الكفة الأخرى لميزان إدارة المعلومات والاحتياجات من الموارد خيار بسيط هو إزالة جميع التقييمات اللامركزية من التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي. ثم يتم التعامل معها كجزء من العملية الإدارية على مستوى المكاتب القطرية (أو الكيانات الأخرى) دون التحقق منها أو تجميعها على المستوى المركزي. ويجوز أن تقوم المكاتب المعنية (مثل المكتب المشترك بين البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية) بتجميع التقييمات الإلزامية التي يشترطها الممولون دون عرضها على المجلس؛

(ب) إناطة المسؤولية الشاملة عن جودة التقييمات اللامركزية بمكتب التقييم المستقل - وفي إطار هذا النهج، يتم إنشاء وحدة داخل مكتب التقييم المستقل لتقديم الدعم للتقييمات اللامركزية وضمان جودتها. وتساعد هذه الوحدة الوحدات المكلفة بالتقييم في استقدام الخبراء الاستشاريين، وصياغة الاختصاصات، وتحديد الموارد الملائمة، والتعليق على مشاريع التقارير. وبالتالي يتم تقاسم المسؤوليات بين الوحدة المكلفة بالتقييم (وهي عادة مكتب قطري) ومكتب التقييم المستقل، دون قيام المكاتب الإقليمية بأي دور. ومن المحتمل أن تشمل البنية الأكثر فعالية وحدة صغيرة تابعة لمكتب التقييم المستقل في نيويورك، مع تعيين موظفين آخرين من المكتب في مراكز الخدمات الإقليمية، يعملون تحت إشراف مدير المكتب في اتصال وثيق مع المدير الإقليمي؛

(ج) إلزام إدارة البرنامج الإنمائي بوضع - وفرض تطبيق - نظم فعالة لضمان الجودة - يُلزم المجلس التنفيذي الإدارة بالاضطلاع بدورها ومسؤولياتها في إطار هذه السياسة. ويُترك للإدارة أن تقرر كيفية القيام بذلك، على أن تقدم اقتراحها إلى المجلس وتضمنه الاحتياجات الإضافية من الموارد البشرية والمالية. ونظراً لضعف أداء الإدارة في هذا المجال حتى تاريخه، سيكون من الضروري أن يضع المجلس نظاماً من الاستعراضات المستقلة المنتظمة للتقدم المحرز للتأكد من أن التحسينات المتوخاة يتم إجراؤها بالفعل.

رد الإدارة: يقر البرنامج الإنمائي بأنه على الرغم من الاستمرار في تحسين سياسة التقييم على مدى السنوات العديدة الماضية، هناك نقاط ضعف ينبغي معالجتها في النظام الحالي للتقييمات اللامركزية. ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية بزيادة تعزيز الأحكام المتعلقة بضمان جودة التقييمات اللامركزية بفعالية. والبرنامج

الإثمائي ملتزم بدعم إدخال مزيد من التحسينات الجوهرية على وظيفة التقييم اللامركزي. وتشمل التحديات التي ينبغي التصدي لها قابلية البرامج للتقييم، واستقلال التقييمات، ومصادقية وحدوى التقييمات اللامركزية، ونظام ضمان الجودة. وسيتناول البرنامج الإثمائي هذه التحديات باستخدام نهج ثلاثي الأبعاد:

(أ) ستتفّح سياسة التقييم بحيث يتم الحفاظ على الاستقلالية والحياد من أجل تحسين مصادقية التقييمات اللامركزية، ومن ثم تحسين جدواها. وستوضح السياسة الجديدة الأدوار والمسؤوليات على جميع المستويات، وستنشئ نظاما من الضوابط والموازن. وأثناء تنقيح سياسة التقييم، سيتم النظر بعناية في النهج البديلة والخيارات الأخرى التي اقترحها الاستعراض؛

(ب) سيكفل البرنامج الإثمائي وجود قواعد تنظيمية وإجرائية تحمي المُقيمين من التدخلات غير المبررة وتعزز ثقافة التقييم التي تغذي الشفافية، وقبول النقد والرغبة في التعلم من التقييم. ويدرك البرنامج الإثمائي أن ما يعتبره الخبراء الاستشاريون الخارجيون "تحديات"، مثل عدم كفاية الوقت والموارد، هي تحديات عادية تواجه جميع التقييمات. وسيعمل البرنامج الإثمائي على تطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقا تجاه أي تدخل لا مبرر له في عمل الاستشاريين المعنيين بالتقييم المستقل. ومن بين الوسائل التي يجري النظر فيها: قيام خبراء في التقييم على الصعيد الإقليمي بالرصد المنتظم لعملية التقييم؛ ووضع سجل مكتوب لتعليقات جميع الجهات المعنية على مشاريع التقارير (والكثير منها حاليا في صيغة شفوية)؛ وضمان أن أي تأخير في دفع الأتعاب له ما يبرره تماما؛ وضمان أن البرنامج الإثمائي لا يجري أي "تغييرات تحريرية" على التقارير؛ وفتح "خط هاتفي ساخن" يمكن بواسطته الإبلاغ عن التصرفات والأفعال غير اللائقة. ويجري بالفعل العمل بالوسيلتين الأخيرتين المذكورتين وفقا لتعليمات من مدير البرنامج؛

(ج) سيواصل البرنامج الإثمائي تعزيز مبادراته الرامية إلى الاستثمار في القدرات المؤسسية والبشرية من أجل المضي في تحسين جودة التقييمات. وستحدد إدارة البرنامج الإثمائي ومكتب التقييم المستقل معا ما ينبغي القيام به لتعزيز قدرات موظفي البرنامج الإثمائي في مجال تصميم التقييمات والتكليف بها وإدارتها، وضمان أن الاستشاريين الذين يتم التعاقد معهم لهم القدرة على إجراء تقييمات ذات مصادقية وجودة عالية. وسيتم تصميم عمليات الرصد لتوفير معلومات موثوقة لأغراض الإدارة اليومية وتقييم الأداء وإجراء التقييمات. وسيتم تكثيف التدريبات المقدمة لخبراء التقييم والمديرين، وسيوضع نظام للتصديق على خبراء التقييم واعتمادهم. وسيتم اختيار الاستشاريين الخارجيين في مجال التقييم من قائمة المرشحين التي يتعهد بها مكتب التقييم المستقل ويضمن جودتها. وسيواصل البرنامج الإثمائي تدريب الموظفين في مجال الإدارة القائمة على النتائج، وذلك باتباع النهج والالتزامات الواردة في الدليل الجديد لتخطيط ورصد وتقييم نتائج التنمية، الذي سيتم تحديثه بشكل دوري مراعاةً لتطور المفاهيم والأساليب. وسيواصل تنقيح الأنظمة والأدوات والممارسات، مع تضمينها آليات واضحة للمساءلة من أجل تحميل كبار المديرين في المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية والوحدات الموجودة في المقر مسؤولياتهم عن إدخال التحسينات والتركيز على النتائج على نطاق دورة البرمجة بأكملها. وسيتم التركيز بشكل خاص على الإدماج المنهجي لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المتعلقة بنوع الجنس في التقييمات اللامركزية من أجل تلبية متطلبات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٧؛

(د) بالإضافة إلى التدابير المذكورة أعلاه، سينظر البرنامج الإنمائي في مدى وجاهة إجراء ٣٠٠ تقييم لامركزي في السنة، تُعتمد للعديد منها ميزانيات صغيرة. وقد يتمثل أحد الخيارات في الاستعاضة عن العديد من هذه التقييمات "بتقارير إنجاز المشاريع" أو "استعراضات نهاية المشاريع"، وإجراء عدد محدود من التقييمات ذات الأهمية الاستراتيجية.

التتبع*			
الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعليقات الحالة
١-١ إعداد مدخلات تُدرج في عملية الصياغة المشتركة لسياسة التقييم الجديدة، ترمي إلى حماية وتعزيز استقلالية التقييمات اللامركزية وحيادها، وتتضمن أحكاماً محددة بشأن نُظم فعالة لضمان الجودة.	بجول أيار/مايو ٢٠١٥	مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي المكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي بالتشاور مع مكتب التقييم المستقل	
٢-١ صياغة ودمج أحكام جديدة بشأن إجراءات مبسطة لاستقدام الاستشاريين في مجال التقييم من قائمة المرشحين التي يتعهدها مكتب التقييم المستقل لدعم التقييمات اللامركزية، مع التأكد من أن لهم الكفاءات اللازمة لتطبيق معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المتعلقة بنوع الجنس، في جملة شروط أخرى.	بجول أيار/مايو ٢٠١٥	مكتب الشؤون الإدارية ومكتب الموارد البشرية في البرنامج الإنمائي مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي بالتشاور مع مكتب التقييم المستقل	

* يتم تعقب حالة التنفيذ إلكترونياً في قاعدة بيانات مركز موارد التقييم.

التتبع	الوحدات المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراءات الرئيسية
التعليقات	الحالة		
	مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي المكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي بالتشاور مع مكتب التقييم المستقل	بجول أول/أيار/مايو ٢٠١٥	٣-١ وضع واعتماد أحكام للتكليف بإنشاء فريق استشاري (يتألف من موظفين من مكتب التقييم المستقل وخبراء التقييم على صعيد مقر البرنامج الإنمائي ومكاتبه القطرية والإقليمية) لضمان الجودة والتأكد من امتثال التقييمات للامركزية.
	مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي مكتب الشؤون الإدارية في البرنامج الإنمائي/مركز الموارد التعليمية	بجول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٤-١ الاستمرار في وضع وتحديث برامج التدريب ذات الصلة بالإدارة القائمة على النتائج، وتحديث الدورة الدراسية المتاحة على شبكة الإنترنت لممارسي التقييم. وسيقوم الفريق الاستشاري بدمج الخبرات المتعلقة بنوع الجنس.
			توصية التقييم ٢ - في الحالات التي لا يتلقى فيها مكتب التقييم المستقل ردوداً من الأطراف الإدارية المعنية في حينها، ينبغي أن يُمنح تفويضاً واضحاً بالمضي في اتخاذ جميع الخطوات التي تشتمل عليها عملية التقييم المستقل وفقاً للجدول الزمني المقرر سلفاً. وينبغي الاحتفاظ باعتراضات الإدارة المستمرة على نتائج التقييم أو توصياته لإدراجها في رد الإدارة وألا يُسمح لها بتأخير حلقات العمل الوطنية أو نشر التقارير. وينبغي معاقبة وحدات البرنامج الإنمائي (مثل المكاتب القطرية) التي تعوق تقدُّم أو استكمال التقييمات المستقلة، وذلك باستخدام نظام "الإنذارات". رد الإدارة: تقرر إدارة البرنامج الإنمائي بحدوث حالات تأخير في وضع الصيغ النهائية لتقارير مكتب التقييم المستقل. وستضع السياسة المنقحة الحدود الزمنية لالتهاء من التقارير وإدلاء الإدارة بردودها. ومن شأن تحديد جداول زمنية للتعليق على مشاريع التقارير وإعداد ردود الإدارة أن يمنع وحدات البرنامج الإنمائي من الإبطاء في الانتهاء من التقارير.

التتبع		الوحدات المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراءات الرئيسية
الحالة	التعليقات			
		مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي المكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي بالتشاور مع مكتب التقييم المستقل	بحلول أيار/مايو ٢٠١٥	١-٢ إعداد مدخلات تُدرج في سياسة التقييم الجديدة، وتضع جداول زمنية محددة لالتهاء من التقارير وردود الإدارة ذات الصلة.
توصية التقييم ٣ - ينبغي للمجلس التنفيذي أن يعدل سياسة التقييم بحيث تُوكل إلى المجلس الدورَ الرئيسي في إجراءات تعيين مدير مكتب التقييم المستقل؛ وتُحدد مدة الوظيفة (مع رهنها بتقييم الأداء)؛ وإجراءات التجديد ومدته؛ وتُحول المدير صلاحية رفع التقارير مباشرة إلى المجلس حسب الحاجة. ومن شأن هذه التدابير أن تعزز استقلال المكتب هيكلياً بما يتمشى مع اسمه الجديد. رد الإدارة: تنص سياسة التقييم المعمول بها حالياً في البرنامج الإنمائي على أن "المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان هو القيم على سياسة التقييم"، وعلى أنه يقوم بما يلي: " (أ) الموافقة على سياسة التقييم والنظر في التقارير السنوية المتعلقة بتنفيذها؛ (ب) ضمان استقلالية وظيفة التقييم عن طريق: '١' الموافقة سنوياً على برنامج عمل مكتب التقييم المحسوب التكاليف؛ و '٢' استعراض تعيين مدير مكتب التقييم والتجديد له وإنهاء خدمته وإسداء المشورة في هذا الشأن". ولئن كانت هذه الأحكام تنطوي بالفعل على الدور القيادي للمجلس في إجراءات توظيف مدير مكتب التقييم المستقل، فإن الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي ملتزمة بتنقيحها كجزء من عملية تنقيح سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي.				
التتبع		الوحدات المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراءات الرئيسية
الحالة	التعليقات			
		مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي بالتشاور مع مكتب التقييم المستقل	بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٥	١-٣ إعداد مدخلات تُدرج في سياسة التقييم الجديدة، تزيد في توضيح الدور الرئيسي الذي يضطلع به المجلس التنفيذي في عمليات توظيف مدير مكتب التقييم المستقل، وتقييم أدائه، وتحديد مدة تعيينه وتجديدها، وإنهاء خدمته، فضلاً عن قيام مدير مكتب التقييم المستقل برفع تقاريره مباشرة إلى المجلس.

توصية التقييم ٤ - يلاحظ الاستعراض أن وحدات التقييم التابعة للصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي قد تطورت بطرق مختلفة تماماً ويوصى بأن تتضمن السياسة نُهجاً جديدة ومرنة على النحو التالي: ينبغي إلزام وحدات التقييم إما بأن تقدم تقييماتها المستقلة إلى مكتب التقييم المستقل لأغراض ضمان نوعيتها (لكفالة اتساقها مع "أفضل معايير التقييم الدولية")؛ أو التعاون مباشرة مع مكتب التقييم المستقل لإدارة تقييماتها المستقلة والإبلاغ عنها. وبالاقتراح مع هذه التدابير، يوصى أيضاً بأن تُلزم السياسة مكتب التقييم المستقل بإيلاء عناية ممنهجة بشكل أكبر لإسهام الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي في النتائج التي يحققها في جميع تقييماته المستقلة.

رد الإدارة: إن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وإدارة البرنامج الإنمائي يرحبان بمقترحات إضفاء الطابع الرسمي على ضمان جودة تقييمات الصندوق. وإن برنامج متطوعي الأمم المتحدة وإدارة البرنامج الإنمائي يرحبان باقتراح إنشاء آلية للتعاون المباشر مع مكتب التقييم المستقل على إدارة التقييمات المستقلة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وإعداد التقارير بشأنها. كما يرحب برنامج متطوعي الأمم المتحدة باقتراح إجراء استعراض منهجي لإسهاماته في نتائج البرنامج الإنمائي في جميع تقييماته المستقلة.

الالتص		الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعليقات	الحالة
١-٤	إعداد مدخلات تُدرج في سياسة التقييم الجديدة لزيادة توضيح أدوار ومسؤوليات كبار مديري الصندوق في مجال التقييم.	وحدة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	قسم دعم الإدارة القائمة على النتائج في برنامج متطوعي الأمم المتحدة	وحدة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	قسم دعم الإدارة القائمة على النتائج في برنامج متطوعي الأمم المتحدة	
٢-٤	إعداد مدخلات تدرج في سياسة التقييم الجديدة، تضع معايير إلزامية جديدة لتقييمات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.	وحدة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	قسم دعم الإدارة القائمة على النتائج في برنامج متطوعي الأمم المتحدة	وحدة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	قسم دعم الإدارة القائمة على النتائج في برنامج متطوعي الأمم المتحدة	
٣-٤	إعداد مدخلات تُدرج في سياسة التقييم الجديدة، تنشئ آليات ضمان الجودة الإلزامية لتقييمات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.	وحدة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	قسم دعم الإدارة القائمة على النتائج في برنامج متطوعي الأمم المتحدة	وحدة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	قسم دعم الإدارة القائمة على النتائج في برنامج متطوعي الأمم المتحدة	

التتبع		الوحدات المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراءات الرئيسية
الحالة	التعليقات			
		قسم دعم الإدارة القائمة على النتائج في برنامج متطوعي الأمم المتحدة		٤-٤ إعداد مدخلات تدرج في سياسة التقييم الجديدة، تضع ترتيبات العمل لكي يقوم مكتب التقييم المستقل بإدارة التقييمات المستقلة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبإعداد التقارير بشأنها.
				توصية التقييم ٥ - يجب الاستعاضة عن الفرع المتعلق بالتعاريف في سياسة التقييم بنص أكثر عمومية يشير إلى أن مكتب التقييم المستقل سيقوم دوريا بتحديث ونشر مواضيع وتعاريف تقييمية مواكبة للعصر استنادا إلى أفضل المعايير الدولية باستخدام أدلة عمل وغيرها من الوسائل الملائمة. رد الإدارة: يرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية بتنقيح الفرع المتعلق بالتعاريف. ويدرك البرنامج الإنمائي الحاجة إلى تحديث هذا الفرع وسيكفل أن سياسة التقييم الجديدة تتماشى مع التعاريف والقواعد والمعايير التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.
التتبع		الوحدات المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراءات الرئيسية
الحالة	التعليقات			
		مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي	بجول أيار/مايو ٢٠١٥	١-٥ إعداد مدخلات تدرج في عملية الصياغة المشتركة لسياسة التقييم الجديدة (الأحكام المتعلقة بالتعاريف والقواعد والمعايير).